

## الأزمات المالية و الاقتصادية و آليات الضبط التداخلي

الدولة أم السوق؟

اللقب: بوزيان	اللقب: دريوش
الاسم : العجال	الاسم : محمد الطاهر
الوظيفة: رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة	الوظيفة: عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الرتبة:أستاذ محاضر قسم (أ)	الرتبة: أستاذ التعليم العالي
التخصص : علوم اقتصادية	التخصص : علوم اقتصادية
المؤسسة : جامعة مستغانم	المؤسسة : جامعة خنشلة
الهاتف: 0776842719/0552763433	الهاتف: 0561243171
<a href="mailto:ladjel.bouziane@univ-mosta.dz">العنوان الالكتروني:</a> ladjel.bouziane@univ-mosta.dz	<a href="mailto:darbouchemedt@gmail.com">العنوان الالكتروني:</a> darbouchemedt@gmail.com
محور المداخلة: المحور الرابع	
عنوان المداخلة الأزمات المالية و الاقتصادية و آليات الضبط التداخلي الدولة أم السوق؟	

## ملخص :

عرف العالم الرأسمالي منذ زمن بعيد العديد من الأزمات وكانت أغلبها تأخذ الطابع المالي ومن ثم تصيب الاقتصاد الحقيقي ويتم الخروج منها سواء من خلال التدخل من قبل الدولة مباشرة أو زيادة دعم حرية السوق وبالتالي جاءت ورقتنا هذه لإبراز متى يتم التدخل من قبل الدولة و السوق ولماذا ؟

## Résumé :

Le monde capitaliste a connu plusieurs crises dès son essor, que l'origine de la plupart de ses crises était financière et au cour de son déroulement touchent l'économie réelle que l'issue de ses crises d'un point de vue régulatrice se fait soit par l'interventionnisme ou la relance de nouveau des mécanismes de marché.

C'est pour cela notre feuille a pour objectif d'émerger quand les états s'orientent vers l'interventionnisme ou vers les mécanismes et les acteurs de marché et pour quoi cet orientation ? .

## مقدمة:

عند استعمال هذا اللفظ أي الأزمة يجب قبل كل شيء إعطاء مفهوم دقيق لهذه الكلمة بناء على استعمالها العلمية بحيث أن هذه الأخيرة ونقصد الكلمة الفرنسية " crise " مشتقة من الكلمة اللاتينية

Crisis و اليونانية krsis - قد استعملت هذه الكلمة أولاً في مجال الطب وهذا للتعبير عن المدد القصيرة والعسيرة أين تكون حالة المريض جد مقلقة بحيث يصبح في ميزان بين الموت و الشفاء وقد تعني كذلك لحظة حرجة من الحالات اليومية حيث كتب روجر مارتن دي جارد «roger martin de gard» الحالات اليومية والتي تسمح بمتابعتها يوم بعد يوم أزمة بأزمة ، الإيقاع النظامي والمستمر لتفانم الخطورة...." وتبين كذلك لحظات من التطور العام الحتمي ، وهذا مايسميه المؤرخون بالميل أوالاتجاه العام « Le trend » .

وقد وجد استعمال هذا اللفظ في العلوم الاقتصادية حيث يعبر عن المدد "الفترات" القصيرة التي على مداها صحة الاقتصاد تمر بأيام عويصة التي ستؤدي إلى مرحلة طويلة من التراجع تفوق السنة . واستعمال الكلمة « crise » أزمة ، يكون ملائماً إلا إذا كان مرتبطاً بأحداث ذات فترات جد قصيرة تكون ظرفية « conjoncturels » لكن من جانب الأهمية كبيرة وليس من الملائم والموضوعية التكلم عن الأزمة لمواضع أحداث تتجاوز بعض الشهور حتى سنة، لكن قد يستعمل اللفظ كثيراً للوصف بصريح العبارة عن حالة الاقتصاد العام ، وهذا من أجل الإشارة للصعوبات المحضة المرتبطة بفرع أو قطاع .أزمة مالية أزمة معلوماتية..... الخ .

وهناك استعمال خاطئ ومتكرر ويخص دائماً استعمال التعبير "أزمة " على مرحلة قصيرة ( أزمة 1973 مثلا ) تعني للبعض فترة 70-80 وهذا يعتبر أنه خطأ مزدوج أولاً على الكلمة "أزمة " وعلى تأشير التاريخ ثانياً، قد نفهم أنه نوع من الاستعارة ، لكن استعماله خطر ممكن أن يؤدي إلى تسليم فكري .

وهناك من يقول أزمة ظرفية crise conjoncturel وهذا خطأ لأن الأزمة دائماً ظرفية في مدتها مادام هذه الأخيرة لا تتجاوز بضعة الشهور<sup>1</sup> و إن تجاوزت بضعة الشهور لتصل إلى سنة فما فوق

<sup>1</sup> -Jaque. pavoin,les trois crises du XXème siècle,(PARIS :Ed,Ellipses,1994),p8

يسمح الأدب الاقتصادي بتسميتها بالأزمة الهيكلية لأن آثارها أصبحت مؤثرة في المستقبل الاقتصادي بكل قطاعاته .

هذا عن اصطلاح الأزمة وكيفية استعماله أما ما يشد انتباهنا كثيرا هي تلك الحلول المتخذة إزاء بعض الأزمات التي عرفها العالم منذ 1929 إلى يومنا هذا وفيما يلي سنحاول تحليل بعض الأزمات وحلولها على أساس جدلية السوق والدولة محاولين الإجابة عن الأسئلة التالية : - هل اللجوء إلى تدخل الدولة كخيار للخروج من الأزمة علاج دائم لاختلالات السوق، بحيث يجب أن يلازمه حتى في أوقات استئناف النمو أو أن هذا التدخل عبارة عن مجرد جرعات يستغنى عنها مباشرة بعد استئناف النمو؟.

- ماهية أسباب هذا التباعد في حلول الأزمات السابقة ذات التقارب الزمني ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- 1 - مصدر أزمات النظام المالي والاقتصاد العالمي هو الاقتصاد الأمريكي.
- 2 - الأزمة جزء من النظام الرأسمالي لا يمكن التخلص منها نهائيا لكن يمكن تحقيق تباعد فتراتهما.
- 3 - كل من التوجه التام نحو السوق، والتوجه التام نحو الدولة لضبط الاقتصاد يحققان تشوهات عميقة في الاقتصاد.

- أزمة 1929 :

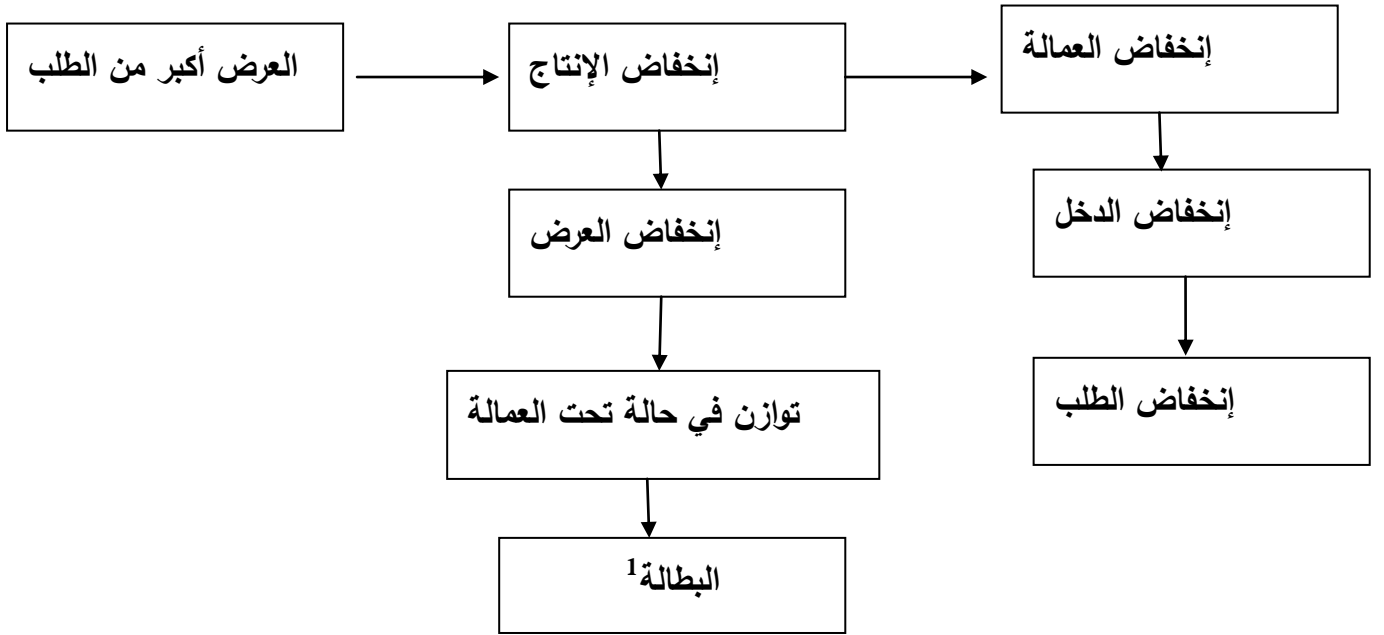
الأسباب:

إن أزمة 1929 لا تعتبر الأولى في تاريخ النظام الرأسمالي لكنها أتت في مرحلة جد مهمة وهي مرحلة تحديث النظام الرأسمالي بعدما تمكنت أغلب الدول من تحقيق التراكميين البدائي و الرأسمالي اللذان كلا باندلاع الحرب العالمية الأولى من جهة ومن جهة أخرى أزمة 1929 جاءت في مرحلة ودع فيها العالم من خلال مؤتمر جينوة سنة 1929 قاعدة الذهب و إدراج العملات القوية آنذاك الجنيه و الدولار في المعاملات الدولية وهذا ما خلق فوضى في النظام المالي النقدي الدولي نتيجة تمسك بعض الدول كفرنسا بلجيكا ايطاليا وسويسرا إلى غاية 1936 بهذه الكتلة "كتلة الذهب " لكن أهم وصف تشخيصي لهذه الأزمة هو ذلك المقدم من قبل الاقتصادي الانجليزي J.m.keynes على أنه جمود اقتصادي نتج عن تعاقب منتظم ومتكرر لاتجاهي الصعود و الهبوط في مؤشرات الطلب والتشغيل و الناتج و الأسعار حيث تظهر قوى تدفع بهذه المؤشرات إلى الأعلى حتى نقطة معينة لتفقد قدراتها وتحل محلها قوى أخرى تضغط على نفس المؤشرات في الاتجاه المعاكس أي نحو الأسفل .<sup>1</sup>

فحسب كينز فحرية السوق لاتسمح بالعودة التلقائية للتوازن كما تصورها الكلاسيك بل بالعكس فالحرية تؤدي إلى حالة تحت العمالة الدائمة *sous emplois durable* . بحيث في ظروف ما يصبح الطلب أقل جدا من العرض ، فالمؤسسات تخفض من إنتاجها لأنها لا تنتج سوى ما تراه يباع وبالتالي انخفاض العمالة ويشهد الاقتصاد حالة من الركود *récession* مع زيادة الانخفاض في الطلب يعرض الاقتصاد لحالة من الكساد و البطالة .

**الشكل 1 :** تشخيص الأزمة من قبل كينز

<sup>1</sup> -J.Bermonde.A. Jeledan, dictionnaire de théories et mécanismes économiques (Paris :ed,HATIER ;1987) PP 115.116.



### المخرج:

بالنسبة للحل المتخذة آنذاك هو طبعاً ما جاء به كينز بضرورة تدخل الدولة لإحداث التوازن بين

العرض والطلب وبالأخص تحفيز الطلب بشكل يسمح بتصحيح إختلالات السوق Imperfections de marché .

فبالنسبة للولايات المتحدة مثلاً، نجد أن الاقتصاد الأمريكي بدأ في الإزهار "استئناف النمو" في

صيف 1932 وامتد حتى صيف 1937 حيث استعاد مؤشر الإنتاج الصناعي مستواه قبل الأزمة، بحيث

كان لخفيض قيمة الدولار بـ 41% في 30 جانفي 1934 وسياسة روزفلت فرانكلين New deal of

Franklin Roosevelt\* الحافزين الرئيسيين للاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الخمس للانتعاش.

أما فرنسا دخلت الأزمة متأخرة واستفاد من الأثر الموسع لتخفيض قيمة العملة (الفرنك بـ 80%

في عام 1928) لكن الإزدهار لم يبدأ سوى متأخراً "عام 1938" بزيادة النفقات الحربية بالرغم من عدة

\* - سياسة العصر الجديد تم إعدادها من قبل مجموعة من الجامعيين خاصة هوكينز Hopkins ، Bell و Tugwell "والمعارضة جذريا للطرق الجمهورية المطبقة من قبل أمين الدولة للخزينة مالون Mellon وأهم إجراءاته التوسع في القرض ، تخفيض قيمة العملة، ضبط الأسعار، خلق مناصب عمل، الإصلاحات الاجتماعية بحيث تتدخل بقوة في المجال الاقتصادي.

تخفيضات لقيمة العملة 30% في 1936، 57% في عام 1938)، ومقترحات لاقال Lagel الانكماشية سنة 1935.

أما في ألمانيا كان الوصول إلى حضيض الدورة عام 1932 وكان الاقتصاد الألماني البعيد عن رقابة الصرف التعسفية أسرع في الانتعاش بسبب تدخلات الدولة وسياسة الإغراق بالتصدير وتوحيد الصناعة.

إنجلترا كانت قد دخلت الأزمة قبل عام 1929، فقد ضحت بصناعاتها - كما من قبل - لحساب عملتها فكان معدل البطالة في بريطانيا 07% في عام 1929، في المقابل لم تتعرض بشدة لأزمة 1929 بانخفاض في الإنتاج الصناعي لا يتعدى 20% وخرجت من الأزمة سريعاً بفضل تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني<sup>1</sup>.

نرى من خلال هذا العرض السريع لمظاهر الخروج من الأزمة أن البلدان كانت قد وعت وإن متأخرة بضرورة قيام الدولة بالتنظيم بحث هذا الأخير يعدل من جديد مسار الاقتصاد وطبيعة الأزمات على السواء

## أزمة 1973

### الأسباب:

وبناء على ما يتعارف عليه أن النظام الرأسمالي لم يعيش رخاءاً منذ نشأته سوى 30 سنة بعد الحرب العالمية الثانية (Les Trente Glorieuses) الثلاثين الذهبية للاقتصاد الرأسمالي والنظام المالي والنقدي الدولي ككل وهذا ما شجع الولايات المتحدة الأمريكية في التوسع في الإنفاق خارج الحدود كالتالي:

- مشروع مارشال الذي ساهم منذ 1955 في نمو سريع لشركات متعددة الجنسيات الأمريكية "

. "Les FMN Américaine

<sup>1</sup> - دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (بيروت: ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، 1992، ص46

- تدفق رؤوس أموال أمريكية إلى دول أسيوية معينة لمواجهة إمتداد النموذج الماركسي السوفياتي و  
الصيني.

- زيادة الانفاق على الألة الحربية في الفيتنام وتمويل الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط  
وامريكا اللاتينية، فكل هذه الأسباب جعلت من الدولار العملة الأقوى والأجدر بالثقة في  
المعاملات المالية الدولية والقابلة حسب إتفاقية بروتون وودز للتحويل إلى ذهب بالسعر الرسمي،  
والو.م.أ كان بإستطاعتها تأمين ذلك بسهولة.<sup>1</sup>

لكن نفس الأسباب بالإضافة إلى إرتفاع إلى أسعار الوقود والمواد الخام البترولية المفاجئ والذي دفع  
بمستويات تكاليف الإنتاج والنقل إلى أعلى مما ساهم في تصاعد معدلات التضخم كعامل دفع التكلفة  
« Cost puch » ومن ناحية أخرى حث التصاعد الاخير نقابات العمال على ممارسة الضغوط لرسم  
معدلات الأجور وهذا ايضا زاد من معدلات التضخم من خلال عامل سحب الطلب « Demand  
Pull » وبالإضافة إلى ذلك ظهور عجز في ميزان المدفوعات الو.م.أ بالدرجة الأولى وبإفي  
الإقتصاديات العالمية الأخرى.

### المخرج:

على المستوى الداخلي تم إعطاء إهتمام كبير لإعتماد إستراتيجية ما عرف بالهبوط الناعم  
« Soft Fall » باستخدام سياسات الدخل لإحتواء التدخل على المستوى المحلي و على المستوى الخارجي  
استخدام أسعار الصرف إتجاه البلدان المصدرة للبترول ونتيجة تفاقم الأزمة واشتدادها إزداد التأكيد من قبل  
الدول الرأسمالية على إجراءات الحماية للصناعات كثيفة العمل والمهددة بالتقادم التكنولوجي مع دعم  
المراكز التنافسية للسيارات والصلب وبناء السفن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - باسم الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية،(بيروت: ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) 2003، ص100.

<sup>2</sup> - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي (عمان، ط 1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006)، ص 90

## على مستوى النظام النقدي الدولي:

إن المشاريع الأمريكية المذكورة أنفا وضعت الدولار العملة الأقوى في العالم والقابلة طبعا للتحويل إلى ذهب في مأزق مع زحف الأزمة في الو.م.أ فقد الدولار من قيمته وبالتالي إنخفاض الثقة فيه لصالح الذهب الذي إزداد الطلب عليه من الفيدرال الأمريكي وفقا لمعاهدة بروتن وودز، لكن الحل بالنسبة للو.م.أ التي لم تبقى مكتوفة الأيدي وهي ترى خروج الذهب من مصارفها نحو البنوك الأوروبية، أي أن الذهب أصبح منافسا قويا للدولار وكان الحل هو التخلص منه من المعاملات المالية الدولية من خلال تعويضه بحقوق السحب الخاصة « DTS » تحت فرضية أن العالم يشهد نقص في السيولة وهكذا تم إعادة الاعتبار للدولار وتمويل ميزان المدفوعات الأمريكي بسحب الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق السحب التي تلزمها بإرجاع 30% و 70% تبقى معلقة ( مساهمات باقي الأعضاء خاصة الذين لا يعرفون العجز كألمانيا، العربية السعودية، العراق آنذاك).

## أزمة المديونية 1982:

### الأسباب:

نشأت هذه الأخيرة في الدولة النامية نتيجة العديد من الأسباب المباشرة والغير المباشرة التي لا يسعنا المقال بالتطرق إليها كلها لكن يمكننا إجمالها في أهمها وهي تلك المتعلقة بالاضطرابات في الأسواق المالية الدولية نتيجة تغير الأسعار الفائدة في المصارف الغربية وكذلك العجز الهيكلي الذي عرفه ميزان المدفوعات الأمريكي في السبعينات وتذبذب الدولار مما أدى إلى ضغوط حادة على أسواق رأس المال<sup>1</sup>.

وما صاحبه من تحول في السياسة النقدية للو.م.أ التي اتجهت نحو تثبيت النمو في عرض النقود - للحد من التضخم - مما أسفر عن المزيد من التقلب في أسعار الفائدة التي ارتفعت بـ 06 مرات عام

<sup>1</sup> - التمويل والتنمية، العدد 04، ديسمبر 1985، ص 18.

1982 على ما كانت عليه في الفترة 1974-1979 مما زاد من كلفة المديونية مثلا المغرب من 31.3% إلى 49% من الصادرات بين 1981-1983 وبالتالي استحالة اللجوء للقروض نتيجة تغير سلوك البنوك اتجاه الدول النامية بسبب الأوضاع الصعبة التي أصبحت تتخبط فيها هذه الأخيرة.<sup>1</sup>

وفي الأسواق السلعية من خلال انخفاض أسعار المواد الأولية والمحروقات التي كانت مجموعة الدول النامية تعتمد في صادراتها بحث أدى اكتشاف بدائل للكثير من المنتجات الأولية مثل الألياف الضوئية بديلا للأسلاك النحاسية أدى على انخفاض أسعار النحاس بالنسبة لبوليفيا والشيلي بـ 27% سنة 1980 وأسعار الفوسفات بـ 47% في 1976 مما يفسر انخفاض مؤشر أسعار التصدير المواد الأولية بما يقارب 30% بين 1980-1982<sup>2</sup>

### مخرج الأزمة:

رغم التهديد الذي مارسته هذه الأزمة على النظام المالي النقدي الدولي بإفلاس العديد من البنوك الأمريكية إلا أن هذه المرة كان المخرج من الأزمة مغاير تمام بحيث اتجهت الدول المثقلة بالديون وعددها حوالي 15 دولة نحو الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي طلبا للمساعدة المالية والدولية بحيث اتخذت الأولى طرح إعادة جدولة للديون العمومية والخاصة على حد سواء، أما الثانية أي المساعدة التقنية فتمثلت في ضرورة قيام هذه الدول بالإصلاحات ذات توجه كامل نحو السوق وهذا لإنقاذ البنوك الأمريكية التي كانت مهددة بالإفلاس من جهة وكذا فتح الأسواق للشركات المتعددة الجنسيات وسلعها التي أصبحت تباع نتيجة قيد تخفيض قيمة العملة بأسعار مرتفعة في أسواق الدولة المدينة فحين تصدر هذه الأخيرة مدخلات الصناعات الغربية من مواد أولية ومحروقات بأسعار منخفضة هذا من جهة ومن جهة أخرى تخفيض المعدلات الضريبية الجمركية وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار وباقي السياسات التي أجبرت الدول المدينة على تطبيقها من خلال برامج

<sup>1</sup> - A. Cazorla et A.m Drai, sous developpement et tier-monde, (PARIS :Ed, vuibert, 1992) P162.

<sup>2</sup> -Ibid, P162.

التصحيح الهيكلي التي اعتبرت كمخرج لازمة.

لأول مرة تتجه دول نحو الخروج من الأزمة من خلال اتجاه أكثر نحو السوق كان ذلك سنة 1988 في حين كانت الدول التي تتقن جدا لعبة السوق تخرج من الازمة بالتدخل الدولة وتقيد دور السوق.

## -الأزمة المالية الحالية:

### الأسباب:

حقيقة لن يختلف اثنان عن الأسباب التي أدت الى هذه الأزمة التي لم يشهد مثلها العالم الرأسمالي منذ عام 1929 ويرى البعض أن الاقتصاد الرأسمالي قد حقق منذ 1929 إلى يومنا هذا بدورة بحجم دورة كوندراييف أي حوالي 80 سنة فهذه الأزمة ضربت عرض الحائط كل التفاؤلات التي مفادها أن الاقتصاد الأمريكي ومنه العالمي يمر بمرحلة ركود عابر لا غير لكن على العكس من ذلك فقد كان للاستهتار المالي الأمريكي دوره في تفاقم الأزمة نتيجة التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير عما يحدث في الاقتصاد الحقيقي ويرجع ذلك إلى :

- إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد الحقيقي مما ولد زيادة في حجم .....وبالتالي تفاقم وتراكم المخاطر خاصة تلك المرتبطة بسداد الديون ذات الطابع العقاري و التي أصبحت مؤكدة بعد تراجع أسعار العقارات بفعل السلوكات المضاربية التي أدت الى زيادة المعروض للبيع من العقارات مقابل ارتفاع أسعار الفائلة مما ولد فجوة لدى المستفيدين من القروض العقارية (سعر عقار منخفض - سعر فائدة جد مرتفع ) ، فترتب عن هذه الأخيرة حالات عجز عن السداد التي سرعان ما أثرت على البنوك الاستثمارية المرتبطة ارتباطا مباشرا بالبنوك العقارية التي لجأت إلى توريق ديون هذه الأخيرة عن طريق اصدار سندات مالية بضمانات تمثل السندات نفسها من جهة ومن جهة أخرى ضعف ضمانات البنوك

العقارية ازاء رهونها عقد المشكل وأدى الى افلاس شركات التأمين تبعا لأثر الدومينو effet domino وانهييار النظام المالي ككل .

- المخرج :

- 22 يناير 2008 الحكومة البريطانية تأمم بنك نورذرت روك .

وزارة الخزانة الامريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري " فريدي مارك ، فاني ماي " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتها مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار .

- 16 سبتمبر 2008 الاحتياطي الفدرالي و الحكومة الامريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي أي جي " المهتدة بالإفلاس بمنحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار .

نلاحظ من خلال هذه التدخلات أن السلطة الأمريكية تمارس تدخل مباشر لتمويل وإنقاذ وتصحيح الاختلالات مباشرة ولجأت حتى لاستعمال بعض القيود على التجارة و الصرف وحتى في أوروبا لوحظ ممارسة بعض التدابير و الإجراءات الحمائية حتى فيما بين دول الاتحاد

وعن تضارب الرؤى النظرية حول مكانة الدولة السوق في الاقتصاد يرى فريدمان « M. Friedman » زعيم النيوليبرالية في كتابه " حر في الاختيار " أن قيام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية أي المصلحة العامة مثل الدفاع والنظام العام فهذا التوسع حسبه سيمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة ويعيق التقدم الاقتصادي ويحد من الحراك الاجتماعي وفي النهاية يحد من الحرية السياسية كذلك<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - تشارلز وولف الابن ، الأسواق أم الحكومات ، ترجمة علي حسين حجاج ومراجعة غسان أومت(عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، 1996)،ص

ولهذا نجد فيرد مان وهو يقترح على الدول النامية من خلال تصريحاته للشيلي بمناسبة المؤتمر حول التنمية في 1975 المنعقد بهذا البلد على ضرورة تقليص دور القطاع العام بواسطة تحويلات الأنشطة نحو القطاع الخاص وكذلك إلغاء الحواجز الجمركية والقيود الخارجية الواقية للصناعات المحلية<sup>1</sup>.

أما التحليل النظري الذي يمجّد الدور التّدخلي للدولة نلمسه خاصة عند المتمركسين الجدد أمثال غالبريث Galbraith ومعه كتابه " عصر غياب اليقين " أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة أمران أساسيان لإحداث الاستقرار الاقتصادي والفعالية الاقتصادية وكذلك العدالة الاجتماعية المحسنة<sup>2</sup>. وبين فيرد مان وغالبريث أي بين السوق والدولة يمكننا تمييز ما يسمى التدخل الجديد للدولة « New Interventionnisme » والذي يستوحى خاصة من تجربة كوريا الجنوبية ومن الدول المصنعة الحديثة « NPI » عامة والذي يمثل التوسع أو الحجم الأمثل للسوق حيث تعاني دول المينا من ضعف السوق وليس فيض السوق حيث يرى 1957 والكينيزيون الجدد من زعامة Stieglitz ويلحان على أن السوق يمكن أن ينتج إختلالات في التراكم، القرض، سوق العمل لكن يبقى الموزع لنتائج مرضية مجمل السلع النوعية، فتوسع السوق يجب ألا يكون مفرط ولا جد متقلص بل أمثل عكس نظرة البنيوكلاسيك<sup>3</sup>. وقد برهنت التجارب على محدودية كل من التدخل التام والمسيطر للدولة « tout état » والتوسع التام للسوق « tout marché »، فعن فشل الخيار الأول لا يوجد أفضل مثال من تطور الاقتصاد السوفيتي حيث نضج نظام هذا الأخير انتهى بتبذير أرباح الإنتاجية مع غياب تلك النقلة النوعية نحو الاستهلاك الوفير « consommation de masse » .

<sup>1</sup> - Moïse. Ikonikoff , « Théories et stratégie du développement, le rôle de l'état » Revue Tiers monde,tXXIV,n°93,(Janvier-Mars 1983) P16.

<sup>2</sup> - تشارلز وولف الابن، مرجع سابق الذكر، ص 17.

<sup>3</sup> -Robert. Boyer, « Etat, marché et développement :Une nouvelle synthèse pour le xxI siècle », (PARIS :CEPREMAP ,CNRS,EHESS,1998),P03.

أما الخيار الثاني وفشله فلا يوجد أفضل مثال من كارثة الشيلي «pieper,taylor 1998» حيث بعد 1973 إتخذ هذا البلد استراتيجية جد ملاحظة من جانب المنطق السوقي "تحرير الأسعار، تخفيض الحواجز الجمركية.... إلخ" فكانت النتائج جد وخيمة كانخفاض النمو إلى 2.6 % للفترة 1989-74 أي سنوات الرئيس pinochet بعدما كان يزيد عن 4% في الفترة الممتدة بين 1950-1961 وعن 4.6 % بين 1961-1971<sup>1</sup>.

أما عما سميناه سابقا بالتدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق فأفضل مثال على غرار تجربة " كوت ديفوار " في نهاية السبعينات ، كوريا الجنوبية حيث تمثل الدولة عامل من العوامل في تنمية وتوزيع القطاع الصناعي الذي عرف منذ 1965 نتائج مدهشة ، فتصدير المواد لمصنعة لم يكن له أن يصبح عامل جيناميكى للنمو " حسب بعض الاقتصاديين الا بفضل خلق الشروط التي سمحت بالعمل الحر لميكانيزمات السوق على المستوى الداخلي، و تقييم المزايا المقارنة وبالتالي التنافسية على المستوى الدولي<sup>2</sup>. وقبل أن نختتم هذه الورقة ارتأينا تبسيط التحليل النظرية و التجارب في المصفوفة التالية لنقترح على أساسها أي نوع من التدخل ننصح به دول المينا لمواجهة هذه الأزمة التي لا زالت تعصف بالاقتصاديات الكبرى .

---

<sup>1</sup> -Walden-Bello, Les plans d'ajustement structurel, Un succès pour qui ? In le procès de la mondialisation, D'Edward goldsmith et Jerry mander (PARIS :Ed, Fayard, 2001) pp 240-241 .

<sup>2</sup> -Moïse Ikonikoff , Op.Cit, P17.

الشكل 02 : 1 مصفوفة تفضيل إستراتيجيات الضبط régulation

التدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق	الدولة أو اللاسوق	السوق	
الكينيزيون الجدد وتدعمه أمثلة وتجارب بعض الدول	نظرية الاقتصاد القائم على التخطيط و الرفاه، تدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول	نظرية الأسواق التنافسية وتدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول	التأييد
	أمثلة وتجارب بعض الدول	نظرية خاصة بفسل باقتصاد السوق وتدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول	المعارضة

الخاتمة :

من الشكل الأخير ومن العرض المبسط لمخارج الأزمات ، أزمة 1929 ، أزمة 1982 ، أزمة 1973 و الأزمة الحالية ومحاولات الخروج منها يتضح لنا جليا بعد الأخذ بعين الاعتبار المدخلات النظرية التي تم تناولها في خضام هذه الورقة أنه لا يوجد أفضل إستراتيجية من تلك التي تحضى بأكثر تأييد نظريا وتجريبيا و أقل معارضة نظريا وتجريبيا من استراتيجية التدخل الجديد للدولة أوالتوسع الأمثل للسوق. وقد سمحت لنا هذه الدراسة بملاحظة سلوك الدول الرأسمالية الكبرى إزاء السوق و فواعله بحيث نجدنا تطلق العنان له في فترة البحبوحة دون رقابة أو توجيه أو على الأقل تأطير وتحكيم راشد لميكانيزماته وفواعله . وعندما تتفاقم الاختلالات : التراكم، القرض ، سوق العمل، سوق السلع و الخدمات ... الخ. وتتفجر الأزمة تحاول الدول التدخل من جديد للإصلاح لكن سرعان ما تعود الى الوضع السابق Tout Marché حتى تنفجر الأزمة من جديد .

فندخل الدولة يجب أن يرافق السوق في فترات الأزمة وحتى بعدها و لا يتخذ كعلاج ظرفي فقط ولهذا ننصح الدول بتأطير أسواقها ومراقبتها بشكل محفز وغير مثبت حتى تتمكن من اداء وظائفها بشكل عادي وفعال بحيث تلعب الدولة دور الراعي الذي يبعد الخطر عن رعيته .

<sup>1</sup>من إعداد الباحثين .

## قائمة المراجع

### I باللغة العربية:

- باسم الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية،(بيروت: ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2003)
- تشارلز وولف الابن، الأسواق أم الحكومات، ترجمة علي حسين حجاج ومراجعة غسان أومت(عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1996)
- دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين،(بيروت: ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ).
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي (عمان، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006)
- التمويل والتنمية، العدد 04، ديسمبر 1985

### II باللغة الفرنسية:

- A. Cazorla et A.m Draï, sous developpement et tier-monde,(PARIS :Ed,vuibert,1992)
- Jaque. pavoin,les trois crises du XXème siècle,(PARIS :Ed,Ellipses,1994)
- J.Bermonde.A. Jeledan, dictionnaire de théories et mécanismes économiques (Paris :ed,HATIER ;1987)
- Moïse. Ikonikoff , « Théories et stratégie du développement, le rôle de l'état » Revue Tiers monde,tXXIV,n°93,(Janvier-Mars 1983)
- Robert. Boyer, « Etat, marché et développement :Une nouvelle synthèse pour le xxi siècle », (PARIS :CEPREMAP ,CNRS,EHESS,1998)
- Walden-Bello,Les plans d'ajustement structurel,Un succès pour qui ?In le procès de la mondialisation,D'Edward goldsmith et Jerry mander (PARIS :Ed,Fayard,2001)
- .